الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٦٣
المعقودة يوم الثلاثاء
٢١ أيار/مايو ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة والستين

الرئيس: السيد عماري (تونس)
(نائب الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ (تابع)

الالتزامات المتعلقة بولايات جديدة (تابع)

مسائل أخرى

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794,2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.5/50/SR.63
14 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

نظرا لغياب السيد فيلشيز آشر (نيكاراغوا) تولى السيد عماري (تونس)، نائب الرئيس رئاسة الجلسة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ (تابع)
الالتزامات المتعلقة بولايات جديدة (تابع) (A/C.5/50/67)

١ - السيدة إنسيرا (كوستاريكا): تكلمت بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة أحاطت علما بمحتويات الفقرة ١٦ من الوثيقة A/C.5/50/67 التي أكد فيها الأمين العام قراره بالتنفيذ الكامل لجميع البرامج والأنشطة الواردة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ التي وافقت عليها الجمعية العامة. وموقف الأمين العام في هذا الشأن هو التقيد بالمقررات الواردة في القرار ٢١٤/٥٠ الذي ينص بوضوح على أن إجراء أي تغييرات في البرامج والأنشطة هو من اختصاص الجمعية العامة.

٢ - ومضت قائلة إن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد لاحظتا مع القلق الحالة المالية الصعبة التي تمر بها المنظمة والمشاكل التي يواجهها الأمين العام في تنفيذ الولايات الجديدة في ظل التخفيضات التي قررتها الجمعية العامة من قبل فيما يتعلق بالميزانية.

٣ - وأشارت الى أن مجموعة الـ ٧٧ والصين أيدت في مناسبات عديدة الصلاحية التامة لعملية الميزانية على النحو المعتمد في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، وهي ترى ضرورة معالجة النفقات الناشئة في هذا الإطار وفقا للإجراء المحدد في هذا القرار.

٤ - وأشارت أيضا الى توكيد الأمين العام أنه سيكون من المستحيل عليه استيعاب النفقات في إطار الموارد المعتمدة في قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠، وقالت إنه لم يتم التوصل الى أي اتفاق حول الوسائل الممكنة لاستيعاب هذه النفقات. ومع ذلك، وكصيغة توفيقية، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين على استعداد لتأييد أي قرار يأذن للأمين العام بالدخول في التزامات من أجل تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المدنية الدولية في هايتي وبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا والتقيد بالالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، ومكتب الأمم المتحدة للتحقق ولجنة الأمم المتحدة للتحقيق في رواندا وذلك في حدود المبالغ المطلوبة. وسيطلب مثل هذا القرار أيضا الى الأمين العام، في سياق التقرير المتعلق بتنفيذ الميزانية، أن يحدد مقدار الموارد الإضافية المطلوبة على أساس القدرة الفعلية للاستيعاب.

٥ - السيد غيلبر (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده أعطى اهتماما خاصا لما تردد عن عجز الأمانة العامة عن استيعاب تكاليف برامج عديدة في إطار الميزانية الحالية، وقد أزعجه أيضا الافتراض بأن الأمين العام سوف لا يتمكن من تمويل عدد من البرامج بدون توفير تقديرات اضافية وهذا يعني العجز عن التصرف في حدود المستوى المعين للميزانية الحالية البالغ ٢,٦٠٨ بليون دولار.

٦ - وقال إن التقرير فشل في استكشاف خيار فعالية التكاليف فالكثير من الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة العامة بها ولايات تشريعية واضحة، ولكن أيا من هذه الولايات لم يحدد بالتفصيل الدقيق كيفية تنفيذ تلك الأنشطة. وأعرب عن اقتناع وفده بوجود فرص للقيام بأعمال المنظمة على نحو أكثر كفاءة وأقل تكلفة.

٧ - وأشار إلى أن هدف وفده هو التأكيد على ضرورة إنجاز الأعمال المتفق عليها بكفاءة. وكان من دواعي تشجيع حكومته ذلك البيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم ومفاده أن الأمين العام يعتزم تنفيذ الأنشطة المأذون بها بالكامل. ولكن مع الإدراك بأنه لا يمكن تحقيق تخفيضات التكاليف مع تنفيذ برنامج العمل بالكامل على النحو المتوخى له أصلا.

٨ - واستطرد قائلا إن وفده يرى ضرورة إعادة النظر في برنامج العمل في صورته المتوخاة أصلا ليتسنى معالجة أوجه عدم الكفاءة وعدم الفعالية؛ وينبغي إدخال تعديلات تحقق بذلك وفورات في التكاليف. وعلى الدول الأعضاء أيضا أن تعمل معا لتحديد البرامج التي لم تعد تفي بالغرض الأصلي منها. وأعرب عن اعتقاد وفده بأن الأمين العام في وضع أفضل يتيح له تحديد مثل هذه البرامج.

٩ - واقترح الموافقة على الملاحظات التي تصدرت تقرير الأمين العام. ويمكن عندئذ تفسير التقرير على أنه يعني أن الأمين العام على ثقة من أنه سيتمكن من العمل في حدود الميزانية. وفيما يتعلق بالبرامج المشار إليها في الوثيقة A/C.5/50/67، أعرب عن اعتقاده بأنه من الممكن بذل جهد متواضع لإيجاد الموارد اللازمة لتمويل هذه البرامج. وأضاف أنه ليس من المتصور لدى حكومته أنه من المتعذر العثور على وسيلة لتنفيذ تلك البرامج في إطار الميزانية الحالية.

١٠ - وقال إنه يجب على الدول الأعضاء، في أوقات الأزمة المالية، أن تمارس أقصى قدر من المسؤولية المالية. وسيواصل وفده العمل مع الآخرين لتحديد الأنشطة غير الضرورية ذات الأولوية الدنيا بغية إلغائها. وترى حكومته أنه من الضروري في نفس الوقت المضي قدما في تنفيذ البرامج القيمة الواردة في الوثيقة A/C.5/50/67، في حين لا يمكن لوفده الموافقة على أية نفقات تقتضي أن تقدم الدول الأعضاء مزيدا من الموارد.

١١ - وأضاف قائلا إنه فيما يتعلق باتخاذ إجراء على الصعيد الحكومي الدولي، فإن الاجتماع المقبل للجنة البرنامج والتنسيق سيمكن الوفود والأمانة العامة من تحديد الأنشطة غير الضرورية ذات الأولوية الدنيا.

١٢ - السيد أواغا - جالومايو (أوغندا): أعلن عن تأييده للبيان الذي قدم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، لكنه أعرب عن رغبته في تأكيد القلق الذي يساور وفده إزاء التضارب الواضح بين التقرير الفعلي للأمين العام والملاحظات الاستهلالية التي سبقت تقديم هذا التقرير. فقد أعلن الأمين العام في عدد من المناسبات أنه لا يمكن استيعاب تكاليف برامج معينة في اطار الميزانية، لكن الملاحظات الاستهلالية لهذا التقرير أشارت إلى أنه يمكن في الواقع تحقيق هذا الاستيعاب. وعلاوة على ذلك؛ أعطى البيان الاستهلالي الانطباع بأن الآراء التي أعربت عنها دول أعضاء خلال المشاورات غير الرسمية هي الآراء التي سيتم من

الآن فصاعدا تنفيذها، لكن الآراء التي طرحت خلال الاجتماعات غير الرسمية استشارية بحتة في طبيعتها وينبغي تقديمها إلى جميع الدول الأعضاء للنظر فيها والموافقة عليها خلال اجتماع رسمي. ويبدو أن هناك تركيز غير ضروري على آراء وفود معينة؛ وينبغي التعبير على قدم المساواة عن أية آراء تطرح في اجتماعات غير رسمية أو عدم الاشارة إليها جميعا.

١٣ - وأعرب عن الأمل في ألا تبذل أية محاولة للتخلي عن إجراءات الميزانية التي تم تحديدها بعناية في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١؛ وأن أية محاولة من هذا القبيل من شأنها أن تؤدي إلى تعقيدات هائلة في عملية الميزانية بأسرها. وأعرب أيضا عن معارضة وفده لأي تنفيذ انتقائي للقرار ٢١٣/٤١؛ وطالب بتنفيذ هذا القرار ككل أو عدم تنفيذه على الاطلاق. وأضاف أنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تسعى الدول الأعضاء إلى تغيير الميزانية أو أن تعول على جدل لا نهاية له حول أي البرامج ينبغي اعفاؤه وأي منها ينبغي الغاؤه. وينبغي أن تحترم جميع الوفود المصالح السياسية لكل منها الآخر.

١٤ - وقال إنه فيما يتعلق بالبرامج المشار إليها في الوثيقة A/C.5/50/67، من الممكن تدبير تمويل إضافي. ولذلك فإن وفده ليس في وضع يتيح له الاحاطة علما بالبيان الاستهلالي الذي تم بموجبه تقديم تقرير الأمين العام.

١٥ - السيدة غويكوشيا (كوبا): قالت إن وفدها يرى ضرورة تخصيص الموارد الإضافية التي طلبها الأمين العام. وقد أعادت الجمعية العامة تأكيد ولايات البعثات موضع البحث مما يعني في حد ذاته أن لها أهمية حيوية. وبالاضافة إلى ذلك، تم بالفعل تخفيض تمويل تلك البعثات، كما أوضح الأمين العام أنه لن يستطيع استيعاب الوفورات الإضافية المطلوبة. وأعربت عن اعتقاد وفدها بأن الأمين العام قد أوفى بالتزاماته إزاء الجمعية العامة، وأعلنت أيضا تأييدها للملاحظات التي أبداها وفد أوغندا فيما يتعلق بالمعاملة غير المتساوية التي تلقاها الآراء المختلفة بشأن مسألة تخفيض الاعتمادات المخصصة لولايات قديمة من أجل تمويل التزامات جديدة، على النحو الوارد في الفقرة ١٢ من الوثيقة A/C.5/50/67. وبالاضافة إلى ذلك، أعربت عن تأييدها للرأي الذي يدعو إلى ضرورة تنفيذ قرار الجمعية العامة ككل على أساس توافق الآراء. فليس هناك مجال لأي تنفيذ انتقائي حيث يعني ذلك في نهاية المطاف التفاوض من جديد على إجراءات الميزانية برمتها.

مسائل أخرى

١٦ - الرئيس أجاب على الأسئلة التي طرحها عدد من الوفود حول توافر القرطاسية في غرف الاجتماع، فقال إن مكتب اللجنة الخامسة سيتولى معالجة هذه المسألة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/٠٠